# أثر العجز المزدوج على تراجع النمو الاقتصادي في العراق

**نور شدهان عداي**

وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية

noorsh2@yahoo.com

**المستخلص :**

يهدف البحث الى بيان أثر العلاقة السلبية للعجز المزدوج في زيادة الاختلالات الهيكلية وتراجع النمو الاقتصادي في العراق. ولتحقيق هذا الهدف تم أستخدام المنهج الأستنباطي من خلال الاستعانة بالأسلوب الوصفي التحليلي لتحليل بيانات عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري مع تحليل مكونات الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط دخل الفرد للمدة (2003–2022)، مع الاستعانة بالأسلوب الكمي التحليلي بأستخدام نموذج ARDL لقياس أثر العجز المزدوج للموازنة العامة وعجز الميزان التجاري على الناتج المحلي الاجمالي، ووفق ذلك تم التوصل أن للعجز المزدوج علاقة بانخفاض النمو الحقيقي وأن النمو في العراق ناتج عن أرتفاع الايرادات النفطية، عليه يتطلب الامر إعادة النظر من قبل أصحاب القرار بالسياسات الحالية وأتباع سياسات اقتصادية متوافقة تتبنى الحث على الاستثمار الموجه نحو زيادة القاعدة الانتاجية للاقتصاد لرفد الناتج المحلي الاجمالي، من ثم زيادة الصادرات السلعية والوصول الى الأكتفاء الذاتي والنمو الاقتصادي الحقيقي.

**الكلمات المفتاحية :**– عجز الموازنة العامة ، عجز الميزان التجاري ، الناتج المحلي الاجمالي ، النمو الاقتصادي .

**Abstract:**

The research aims to demonstrate the impact of the negative relationship of double deficits in increasing structural imbalances and reducing economic growth in Iraq. To achieve this goal, the deductive approach was used through the descriptive analytical method to analyze data on the general budget deficit and the trade balance deficit, along with analyzing the components of the gross domestic product and average per capita income for the period (2003-2022). With the help of the quantitative analytical method using the ARDL model to measure the impact of the dual general budget deficit and the trade balance deficit on the gross domestic product, Accordingly, it was concluded that the double deficit is related to the decline in real growth and that growth in Iraq is a result of the rise in oil revenues. Therefore, decision-makers must reconsider current adopt compatible economic policies for

investment directed towards increasing the productive base of the economy to supplement the gross domestic product, and then increase Merchandise exports and achieving self-sufficiency and real economic growth.

**keywords:** public budget deficit, trade balance deficit, gross domestic product, Economic growth.

## المقدمـــة:

تعد متلازمة العجزين للموازنة العامة والميزان التجاري ظاهرة لافتة تمس اقتصادات الدول ، وهي تختلف بمجملها في الاقتصادات ذات البنية الهيكلية المتطورة عن الدول ذات الاختلالات الهيكلية التي تواجه تراجعاً في انشطتها المالية والاستثمارية والتجارية بحيث يصبح العجز فيها حالة طبيعية يؤدي الى تدهور اداء الاقتصاد الكلي. ويعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الهشة التي تعاني من اختلالات هيكلية متداخلة جعلته معرضاً للصدمات وأسهمت في حدوث عجز مزدوج الذي يقبع تحت مظلة جملة من السياسات ذات الآسس الهشة الاقتصادية والمالية والتجارية غير المؤهلة لتحسين اداء الاقتصاد العراقي. إذ أدت

التصدعات في البنية الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن ضعف القاعدة الانتاجية وتهالك البنى التحتية جعلت سياسة التحفيز المالي من خلال التمويل بالعجز تعود بالفشل وصعوبة الوصول الى النمو الاقتصادي الحقيقي وأستمرار تراجع الاقتصاد .

لذلك جاء هذا البحث من عمق المشكلة ليتناول أثر علاقة العجز المزدوج في النمو الاقتصادي بأسلوب تحليلي وقياسي في آن واحد من خلال محاولة تجنب العجز المزدوج وتحقيق نمو للقطاعات الحقيقية التي تفضي الى نمو حقيقي وتصحيح مسارات الاقتصاد .

**منهجية البحث**

**مشكلة البحث :** يواجه الاقتصاد العراقي مخاطر العجز المزدوج وإحتمالية إنخفاض أسعار النفط الخام وأعتماد الاقتصاد العراقي في تمويل ايراداته وصادراته على النفط الخام ، وهذا ما جعل الاقتصاد العراقي أكثر هشاشة وحساسية للصدمات. كما الاقتصاد العراقي يواجه عدم التنويع وضعف نمو القطاعات الانتاجية مما يجعل من إحتمالية تعرض الناتج المحلي الاجمالي الى انخفاض مفاجئ . عليه يتبادر السؤال التي تدور حوله مشكلة البحث في الاتي :-

- هل يصاحب العجز المزدوج تأثيرات على النمو الاقتصادي بالاقتصاد العراقي ؟

**فرضية البحث :** يؤسس البحث على الفرضية الآتية " هناك آثر سلبي للعجز المزدوج على النمو الاقتصادي في العراق " .

**أهداف البحث :** يهدف البحث الى تحقيق الأهداف الآتية :-

1- محاولة الاحاطة بالمفاهيم النظرية لكل من العجز المزدوج والنمو الاقتصادي.
2- أستعراض تحليل العلاقة بين العجز المزدوج والنمو الاقتصادي في العراق .
3- قياس أثر عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري على النمو الاقتصادي بالاقتصاد العراقي .

**أهمية البحث :** تكمن أهمية البحث في محاولة بيان أن النمو في الاقتصاد العراقي ناتج عن القطاع النفطي مع ضعف التنويع الاقتصادي، وبذلك يحاول تسليط الضوء على تأثير العجز المزدوج في ذلك النمو الذي من المتوقع أن يكون تأثيره المحدود حالياً سيكون نتائجه وخيمة على الاقتصاد في الفترات القادمة .

**منهجية البحث :** تم الأعتماد على أستخدام المنهج الأستنباطي من خلال الاستعانة بالأسلوب الوصفي التحليلي لتحليل مسارات عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري مع معدلات التغير في الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط دخل الفرد للمدة (2003-2022)، مع الاستعانة بالأسلوب الكمي التحليلي بأستخدام نموذج ARDL لغرض دراسة أثر العجز المزدوج للموازنة العامة وعجز الميزان التجاري على الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي .

**حدود البحث :** يتخذ هذا البحث من الاقتصاد العراقي اطاراً لحدوده المكانية ، والمدة (2003-2022) اطاراً لحدوده الزمانية .

**المبحث الأول : التأصيل النظري لمفاهيم العجز المزدوج والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما**

**أولاً : مفهوم العجز المزدوج** :يوصف العجز المزدوج (Double disability) العلاقة المباشرة بين العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة العامة أو ما يسمى بالعجزان التوأمان (www.archive unescwa.org ).

إذ يعرف العجز في الموازنة العامة (Beget Balance Deficit) بإنه " مقدار الانخفاض الكمي في الايرادات العامة عن النفقات العامة ، ليعبر بذلك عن حقيقة المركز المالي لاقتصاد الدولة " ( سالم ، 2011 : 12) فيما يعرف عجز الميزان التجاري (Trade Balance Deficit) بإنه " حالة عدم التوازن التي تكون فيها الاستيرادات أكبر من الصادرات، مما يجعل الدولة في حالة مديونية تقوم بتمويله بالسحب النقدي من الاحتياطات الأجنبية أو بالاقتراض " ( خليل ، 2007 : 803 ) .

ويعد الاقتصادي الهولندي ( جاك بولاك ) أول من تناول أصطلاح العجز المزدوج في بداية عشرينات القرن الماضي، وأفترض وجود أثر متبادل بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري ، إذ تحدث التغيرات في إحدهما أثراً مباشراً على الاخر، أي أن التغيرات التي تحدث في السياسة المالية بأدواتها الانفاقية والايرادية تؤثر على حركة الصادرات والاستيرادات للميزان التجاري والعكس صحيح ( خشان وبلحاوي ، 2020 : 323 ) ويشكل العجز في الميزان التجاري المحدد الرئيس غالباً للعجز في الحساب الجاري . ويمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال المعادلة الآتية ( علي ، 2015 : 5 ) :-

$$(X-M) = (S-I) + (T-G) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

إذ تمثل: X الصادرات ، M الاستيرادات ، S الادخار ، I الاستثمار ، T الضرائب ، G الانفاق الحكومي .

إذ ترشدنا المعادلة أعلاه الى أن أرتفاع عجز الموازنة العامة (T-G) ينعكس على زيادة العجز في الميزان التجاري، إذ أن زيادة عجز الموازنة العامة بفعل تزايد الانفاق او انخفاض الضرائب سيؤدي الى تزايد المدخولات النقدية للأفراد وزيادة الطلب على الاستيرادات في ظل ضعف مرونة الجهاز الانتاجي مع انخفاض الصادرات هذا من جانب، ومن جانب اخر تسهم الزيادة في عجز الموازنة العامة الى زيادة سعر الفائدة وسعر صرف العملة المحلية، مما يؤدي الى زيادة الاستيرادات وإنخفاض الصادرات ونتيجة لانخفاض الادخار القومي عن الاستثمار القومي يحدث اختلال في توازن (S-I) وينشأ عنه عجز في الحساب التجاري ويمكن إعادة كتابتها بالشكل الآتي ( صفوت ، 2018 : 197-198 ):-

$$TD = SD + BD \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

إذ أن :- عجز الميزان التجاري يعبر عنه بـ TD ، أما فجوة الادخار يعبر عنها بـ SD ، وأخيراً يعبر عن عجز الموازنة بـ B.

**ثانياً : مفهوم النمو الاقتصادي:** يقصد بالنمو الاقتصادي (Economic growth) بإنه " حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الدخل القومي ، بما يحقق زيادة في الدخل الحقيقي " ويعبر عنه بإنه " المتغير الكمي الذي يقييس التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية المتاحة في الاقتصاد، وكلما تحقق الأستغلال الأمثل للطاقة أسهم في زيادة كمية السلع والخدمات التي تلبي الحاجات العامة للمجتمع ( Edward,1974: 25 ).

ويتكون النمو الاقتصادي أما تلقائياً عن تفاعل قوى السوق التلقائية نتيجة مسارات التحول من التخلف الى التطور، أو عن سياسات تخطيطية شاملة لأستغلال الموارد وفق متطلبات المجتمع (كميل وحازم ، 1997 : 17). ويعد النمو الاقتصادي من النوع الظاهري العابر عندما لا تتوفر الشروط الآتية (عجمية وأخرون ، 2008 : 77) :-

- ❖ أن النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، بل لابد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي ، بمعنى أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني .
- ❖ أن تكون الزيادة المتحققة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية ، وعلى ذلك لابد من أستبعاد أثر التغير في قيمة النقود ، أي لابد من طرح معدل التضخم .
- ❖ أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بالأستمرارية ، أي أن تكون مستمرة على المدى الطويل ، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها .

**ثالثاً : التحليل النظري لاثر العجز المزدوج على النمو الاقتصادي:** تفسير العلاقة بين من العجز المزدوج والنمو الاقتصادي من خلال تحليل نموذج الفجوات الثلاث، إذ تواجه الدول الهشة ثلاث فجوات متداخلة فيما بينها الاولى تتمثل بفجوة الموارد المحلية الفرق بين الاستثمار والادخار الخاصة بعدم تغطية الادخار المحلي المتاح لمتطلبات الاستثمار المستهدف، وتلك الفجوة لابد أن تتساوى مع الفجوتين فجوة التجارة الخارجية الفرق بين الواردات والصادرات إذ أن موارد التصدير لا تغطي حاجات الاستيراد، والفجوة المالية الفرق بين النفقات والايرادات إذ تتفوق نفقات الحكومة عن ايراداتها وتنخفض الطاقة الاستيعابية، وبذلك يصعب توجيه الأموال نحو الاستثمارات المنتجة الكفيلة بزيادة الناتج القومي بما يكفي لسداد القروض وفوائدها، فهي تواجه القيد المالي

المتمثل بأرتفاع عبء الدين العام وأن حققت فائض في التجارة الخارجية فأنها تستعيض بالانتعاش التجاري من أجل غلق الفجوة المالية، وهذا الغلق يسهم في خفض الاستثمار الحقيقي، إذ يعاد ذلك التأثير مجدداً في إنخفاض الاستثمار وتباطؤ معدلات النمو ( العنبكي ، 2018 : 41 ) .

وأبرز الاجراءات التي تتخذها الحكومة لتجاوز الفجوات الثلاث المؤدية للعجز المزدوج ، أن تستهدف السياسة المالية إحداث عجز مالي في الموازنة العامة (العجز المقصود) وقيام السلطات المالية بتوفير تمويل لسد هذا العجز من خلال القروض العامة أو الإصدار النقدي بهدف تشجيع الاستثمار وتسريع معدلات النمو الاقتصادي، إذ أن الاستثمار يخلق كتلة سلعية في المستقبل قادرة على أمتصاص الكتلة النقدية الناتجة عن هذا التمويل من ثم إحداث التنويع بالصادرات فتزداد الصادرات على الاستيرادات ويكون الميزان التجاري لصالح البلد ( عبد العال ، 2017 : 73 ). ويجب أن تعمل الحكومة على القيام بحزمة استثمارات واسعة في القطاع الحقيقي لان الطابع الغالب على الدول ذات الهياكل الضعيفة سيادة القطاع الزراعي المصاحب لضعف جهازها الانتاجي مع أرتفاع الميل الحدي للاستهلاك ، وبذلك أن ضعف تحفيز القدرات الاستثمارية ستؤول الى أن يكون التمويل مولد للتضخم نتيجة لما يترتب على ضعف الطاقة الاستيعابية للسوق من زيادة في الاستيرادات لمجابهة تسارع وتيرة الطلب المحلي فيحدث ضغط على حساب الميزان التجاري مع إنخفاض قيمة العملة المحلية وينتج عنه عجز مزدوج ، وأن أرتفاع معدلات التضخم تشجع الأفراد على المضاربة وتضعف من الادخار ، مما يؤدي الى تردي مستوى المعيشة لأصحاب الدخول المحدودة وخفض معدلات النمو الاقتصادي فضلاً عن أرتفاع المديونية للحكومة ، وبذلك يصبح العجز المزدوج حالة متأزمة في الاقتصاد ( شهاب ، 1988 : 446-447 ) .

## المبحث الثاني : تحليل العلاقة بين العجز المزدوج والنمو الاقتصادي في العراق

### اولاً : تحليل مسارات العجز المزدوج في الموازنة العامة والميزان التجاري بالاقتصاد العراقي

بهدف معرفة ما متحقق من عجز أو فائض في الميزانية العامة في الاقتصاد العراقي، لابد من تحليل صافي حساب الميزانية العامة خلال مدة البحث الذي ندرجه في الجدول الآتي :-

**الجدول (1) اجمالي الايرادات العامة والنفقات العامة والعجز مع نسبة التغير في العجز / الفائض بالعراق للمدة (2003-2022)**

**مليون دينار**

| السنة | الايرادات العامة | النفقات العامة | العجز/ الفائض للموازنة العامة | العجز المخطط | نسبة نمو الايرادات العامة (%) | نسبة نمو النفقات العامة (%) | نسبة التغير في العجز / الفائض (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 15,985,527 | 4,901,961 | 11,083,566 | (4,636,222) | – | – | – |
| 2004 | 32,988,850 | 31,521,427 | 1,467,423 | (1,192,840) | 106.4 | 543.0 | (86.8) |
| 2005 | 40,435,740 | 30,831,142 | 9,604,598 | (7,022,560) | 22.6 | (2.2) | 554.5 |
| 2006 | 49,055,545 | 37,494,459 | 11,561,086 | (5,570,857) | 21.3 | 21.6 | 20.4 |
| 2007 | 54,964,850 | 39,308,348 | 15,656,502 | (9,662,937) | 12.0 | 4.8 | 35.4 |
| 2008 | 80,641,041 | 67,277,194 | 13,363,847 | (5,570,857) | 46.7 | 71.2 | (14.6) |
| 2009 | 55,243,527 | 55,589,721 | (346,194) | (18,757,307) | (31.5) | (17.4) | (102.6) |
| 2010 | 70,125,921 | 70,134,201 | (8,280) | (22,922,155) | 26.9 | 26.2 | (97.6) |
| 2011 | 103,989,089 | 78,757,668 | 25,231,421 | (15,727,976) | 48.3 | 12.3 | (304827) |
| 2012 | 119,817,222 | 105,139,572 | 14,677,650 | (14,796,032) | 15.2 | 33.5 | (41.8) |
| 2013 | 113,840,076 | 119,127,555 | (5,287,479) | (19,127,944) | (5.0) | 13.3 | (136.0) |
| 2014 | 97,618,556 | 113,473,516 | (15,854,960) | لم يشرع القانون | (14.2) | (4.7) | 199.9 |
| 2015 | 66,470,251 | 70,397,506 | (3,927,255) | (25,414,065) | (31.9) | (38.0) | (75.2) |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2016 | 54,409,269 | 76,067,433 | (21,658,164) | (24,194,919) | (18.1) | 8.1 | 451.5 |
| 2017 | 77,422,172 | 75,490,114 | 1,932,058 | (25,019,851) | 42.3 | (0.8) | (108.9) |
| 2018 | 106,569,833 | 80,873,188 | 25,696,645 | (12,514,516) | 37.6 | 7.1 | 1230.0 |
| 2019 | 107,566,993 | 87,300,932 | 20,266,061 | (27,537,929) | 0.9 | 7.9 | (21.1) |
| 2020 | 63,199,689 | 72,873,537 | (9,673,848) | لم يشرع القانون | (41.2) | (16.5) | (147.7) |
| 2021 | 109,081,463 | 102,849,660 | 6,231,803 | (28,672,867) | 72.6 | 41.1 | (164.4) |
| 2022 | 161,697,437 | 116,959,581 | 44,737,856 | لم يشرع القانون | 48.2 | 13.7 | 617.9 |

المصدر : أعداد الباحث بالأعتماد على بيانات :

(1) جمهورية العراق ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، سلسلة بيانات .

(2) جمهورية العراق ، وزارة العدل ، جريدة الوقائع العراقية ، قوانين الموازنة العامة الاتحادية ، للسنوات (2004–2022) .

نلاحظ من الجدول (1) أن الايرادات العامة اخذت بالتزايد التدريجي خلال الاعوام (2003–2009) وأن نسبة هذه الزيادة بلغت قمتها خلال عام 2008 بنسبة تغير (46.7%) مقارنة مع حجم الايرادات سنة 2003 ، هذه الزيادة الكبيرة تعود الى أرتفاع أسعار النفط وزيادة معدلات التصدير الذي أسهم في زيادة الايرادات النفطية ، لتنخفض الايرادات العامة عام 2009 بفعل انخفاض أسعار النفط وانخفاض الايرادات العامة بسبب تأثير الازمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008 ، وعاودت الايرادات العامة الارتفاع بعد التحسن في الايرادات النفطية ، ثم أنخفضت بشكل تدريجي في المدة (2013–2016) بسبب تبعات الحرب ضد أرهاب داعش وتأثير ذلك أسعار النفط والكميات المصدرة على الايرادات النفطية التي يعتمد عليها في الاقتصاد العراقي بشكل كبير وعاودت الارتفاع للمدة (2017–2019) بالنسب (42.3%) و(37.6%) و(0.9%) على التوالي بعد التحسن في أسعار النفط العالمية وزيادة الايرادات النفطية التي تغذي الايرادات العامة وأنخفضت عام 2020 بنسبة انخفاض (41.2%) بسبب وباء كورونا وأثره على الاغلاق العالمي للنشاط وخطوط التوريد العالمي والتصدير وأتجهت الايرادات العامة الى الزيادة التدريجية في السنتين الاخيرتين بعد عودة النشاط الاقتصادي العالمي والتعافي من وباء كورونا. أما النفقات العامة أن مسارها مرتبط مع مسار الايرادات العامة بشكل كبير وتبعية حركتها للزيادة والانخفاض مع اتجاهات الايرادات. إذ ازدادت النفقات خلال المدة (2004–2008) بسبب زيادة بند الاجور والرواتب الناتجة عن زيادة اعداد التعينات وإعادة المفصولين والمسرحين من الخدمة ، فضلاً عن زيادة التمويل لبند السلع الاستهلاكية والخدمات ، وأنخفضت النفقات العامة عام 2009 بنسبة (17.4–%) لنفس الاسباب الواردة أعلاه ، وأرتفعت النفقات العامة خلال المدة (2010–2013) بعد تحقيق زيادة في الايرادات العامة وزيادة المخطط بالنفقات العامة عن الفعلي، وعاود الانفاق بالانخفاض الناتج عن انخفاض الايرادات العامة بفعل أرهاب داعش ، ثم تذبذبت النفقات العامة بعدها بين الارتفاع والانخفاض محققة عام 2022 أرتفاعاً نسبته (13.7%) .

كما نلاحظ أن الموازنة العامة حققت عجوزات في الاعوام 2009 و2010 و2013 و2014 و2015 و2016 و2020 حينما تجاوز مقدار الانفاق العام على المتحقق من الايراد لعدة أسباب أبرزها ضعف كفاءة التقدير لجانب النفقات أو الايرادات، التقلبات في أسعار النفط الخام العالمية مع ضعف كفاية الايرادات الضريبية نتيجة التشوهات في النظام الضريبي، التفاوت في موعد اقرار الموازنة العامة الذي آثر في زيادة الانفاق للسنوات المذكورة ، يضاف الى ذلك عدم رشادة وحدات الانفاق... وغيرها. وبعد أن تم تحليل صافي حساب الميزانية العامة لابد من تحليل صافي حساب الميزان التجاري لتحديد وجود عجز في الميزان التجاري من عدمه. وندرج في الجدول (2) صافي حساب الميزان التجاري كالتالي :-

**الجدول (2) اجمالي الصادرات والاستيرادات مع اجمالي العجز / الفائض في الميزان التجاري ونسبة التغير لكل منهم بالعراق للمدة (2003–2022) مليون دينار**

| السنة | اجمالي الصادرات | اجمالي الاستيرادات | العجز / الفائض للميزان التجاري | نسبة النمو في الصادرات (%) | نسبة نمو الاستيرادات (%) | نسبة التغير في العجز / الفائض (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | **22,897,246.2** | **22,734,254.4** | 162,991.8 | – | – | – |
| 2004 | **29,956,020.0** | **34,050,969.0** | (4,094,949.0) | 30.8 | 49.8 | (2612.4) |
| 2005 | **39,963,945.0** | **45,145,710.0** | (5,181,765.0) | 33.4 | 32.6 | 26.5 |
| 2006 | **48,780,390.6** | **36,914,707.8** | 11,865,682.8 | 22.1 | (18.2) | (329.0) |
| 2007 | **51,158,039.1** | **31,422,753.0** | 19,735,286.1 | 4.9 | (14.9) | 66.3 |
| 2008 | **79,028,558.7** | **48,249,768.6** | 30,778,790.1 | 54.5 | 53.6 | 56.0 |
| 2009 | **51,473,565.0** | **51,326,145.0** | 147,420.0 | (34.9) | 6.4 | (99.5) |
| 2010 | **63,880,713.0** | **55,232,658.0** | 8,648,055.0 | 24.1 | 7.6 | 5766.3 |
| 2011 | **96,531,318.0** | **60,316,542.0** | 36,214,776.0 | 51.1 | 9.2 | 318.8 |
| 2012 | **113,151,788.2** | **73,980,251.4** | 39,171,536.8 | 17.2 | 22.7 | 8.2 |
| 2013 | **108,514,489.6** | **75,910,914.0** | 32,603,575.6 | (4.1) | 2.6 | (16.8) |
| 2014 | **103,714,534.0** | **80,008,354.8** | 23,706,179.2 | (4.4) | 5.4 | (27.3) |
| 2015 | **67,192,475.7** | **68,289,455.7** | (1,096,980.0) | (35.2) | (14.6) | (104.6) |
| 2016 | **55,352,469.0** | **52,145,112.0** | 3,207,357.0 | (17.6) | (23.6) | (392.4) |
| 2017 | **70,950,148.3** | **37,361,218.7** | 33,588,929.6 | 28.2 | (28.4) | 947.2 |
| 2018 | **100,684,941.6** | **43,804,511.1** | 56,880,430.5 | 41.9 | 17.2 | 69.3 |
| 2019 | **98,225,336.1** | **24,803,819.7** | 73,421,516.4 | (2.4) | (43.4) | 29.1 |
| 2020 | **57,141,527.0** | **18,390,722.9** | 38,750,804.1 | (41.8) | (25.9) | (47.2) |
| 2021 | **121,560,002.4** | **20,438,162.8** | 101,121,839.6 | 112.7 | 11.1 | 161.0 |
| 2022 | **180,910,609.3** | **31,990,783.2** | 148,919,826.1 | 48.8 | 56.5 | 47.3 |

المصدر : إعداد الباحث بالأعتماد على بيانات : جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث ، قسم احصاءات المدفوعات ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات مختلفة .

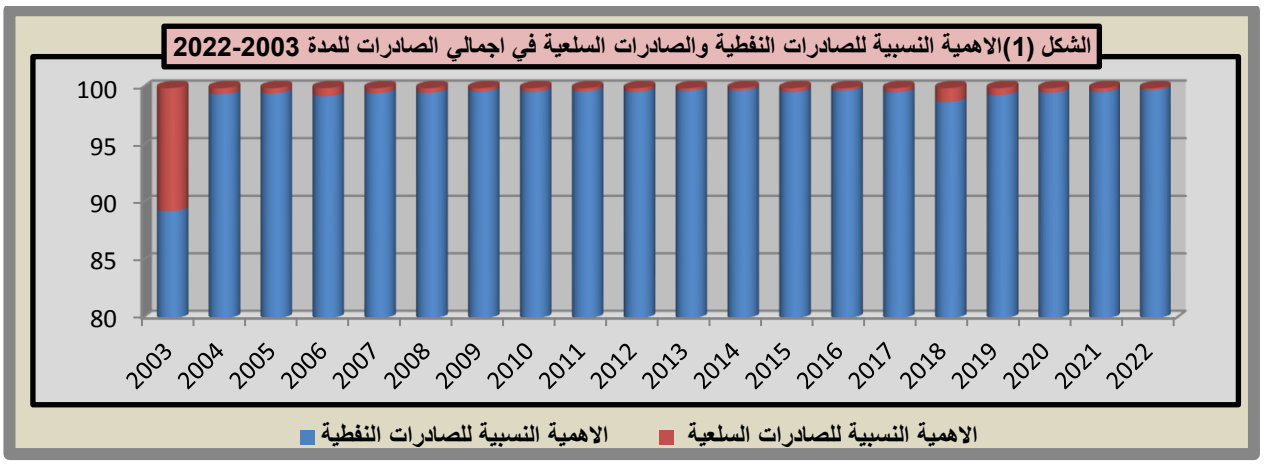


المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات : البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية السنوية ، سنوات مختلفة .

يتسم الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 بالاحادية لكون النفط الخام المحرك الاساس للنشاط التصديري وما يعكسه من زيادة أهميته في هيكل الصادرات التي تجاوزت نسبة (99%) أما الصادرات السلعية التي تتمثل في السلع الاستهلاكية الغذائية وبعض المواد الخام المصنعة فانها محدودة لم تتجاوز نسبة (1%) وهذا ما يوضحه الشكل (1). أما الاستيرادات فقد شهد حجمها وهيكلها تطوراً كبيراً بعد عام 2003 لكون الاستيرادات دالة للطلب المحلي تتوافق مع ضعف أستجابة السوق لحاجة الافراد من السلع الاستهلاكية وحاجة مستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من السلع الرأسمالية .

ونلاحظ من الجدول (2) أن الاقتصاد العراقي حقق فائضاً في الميزان التجاري بعد عام 2003 ولذا يشار الى أن الميزان التجاري هو في صالح العراق لكنه منكشف على العالم بشكل كبير عدا الاعوام 2004 و2005 إذ سجل عجزاً البالغيين (4,094,949.0) و(5,181,765.0) مليون دينار على التوالي الذي يعود سببه الى الشروع في تحول السياسات الاقتصادية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق وما رافقه من انفتاح اقتصادي واجراءات الغاء الحماية ونظام الحصص والتراخيص والاستعاضة عن رسوم التعريفة الكمركية برسم أعمار العراق البالغ (5%) من قيمة المستوردات عدا المواد الغذائية والادوية بموجب سلطة الائتلاف المنحلة رقم (38) لسنة 2003 جراء تزايد طلب الأفراد على الاستيرادات مع زيادة الدخول النقدية في ظل ضعف الطاقة الانتاجية للبلد، فضلاً عن إنخفاض الصادرات جراء انخفاض الاستخراج النفطي الناجم عن تعرض حقول الإنتاج الى الدمار والتعطيل الذي انعكي بشكل كبير على الكميات المستخرجة والمصدرة ، كما سجل الميزان التجاري عجزاً في عام 2015 بسبب أثر الصدمتين التي حدثت عام 2014 صدمة إنخفاض أسعار النفط العالمية وأرهاب داعش التي أنعكست على قيمة الصادرات النفطية المحلية .

**ثانياً : تحليل النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي** : يعرف الناتج المحلي الاجمالي على إنه " مجموعة القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة " ( الوزاني والرفاعي ، 2005 : 107 ). إذ إنه يمثل "مجموع القيم المضافة للوحدات الانتاجية كافة العاملة بفروع الانتاج المختلفة لقطاعات الاقتصاد" (وزارة التخطيط ، 2018 : 1). ويعد الناتج المحلي الاجمالي مؤشراً هاماً لقياس مستوى الاداء الاقتصادي للدولة ، وإن تطور الناتج ونموه بشكل عام يبين مدى الكفاءة الاقتصادية في تحسين مستوى المعيشة ولرفاهية الأفراد. ويبين الجدول المدرج في إدناه الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة ونسبة نموهما مع متوسط دخل الفرد بالاسعار الثابتة في العراق كالآتي :-

**الجدول (3) نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية والثابتة باساس عام 2007 ونسبة نمو متوسط دخل الفرد في العراق خلال المدة (2003-2022) مليون دينار**

| السنة | الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية | الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة * | عدد السكان | متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (دينار) | نسبة النمو في الناتج بالاسعار الجارية (%) | نسبة النمو في الناتج بالاسعار الثابتة (%) | نسبة النمو في عدد السكان (%) | نسبة النمو في متوسط دخل الفرد بالاسعار الثابتة (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 29,894,476.2 | 66,398,213.0 | 26.3 | 2,524,647 | - | - | - | - |
| 2004 | 53,499,238.6 | 101,845,262.4 | 27.1 | 3,758,128 | 79.0 | 53.4 | 3.0 | 48.9 |
| 2005 | 73,911,088.3 | 103,551,403.4 | 28.0 | 3,698,264 | 38.2 | 1.7 | 3.0 | ( 1.6) |
| 2006 | 96,067,160.6 | 109,389,941.3 | 28.8 | 3,798,262 | 30.0 | 5.6 | 3.0 | 2.7 |
| 2007 | 111,961,230.2 | 111,455,813.4 | 29.7 | 3,752,721 | 16.5 | 1.9 | 3.0 | ( 1.2) |
| 2008 | 158,443,584.4 | 120,626,517.1 | 31.9 | 3,781,396 | 41.5 | 8.2 | 2.8 | 0.8 |
| 2009 | 131,632,210.0 | 124,702,847.9 | 32.1 | 3,884,824 | (16.9) | 3.4 | 3.8 | 2.7 |
| 2010 | 163,104,739.2 | 132,687,028.6 | 32.5 | 4,082,678 | 23.9 | 6.4 | 2.6 | 5.1 |
| 2011 | 218,617,834.8 | 142,700,217.0 | 33.3 | 4,285,292 | 34.0 | 7.5 | 2.6 | 5 |
| 2012 | 255,727,068.5 | 162,587,533.1 | 34.2 | 4,754,021 | 17.0 | 13.9 | 2.6 | 10.9 |
| 2013 | 274,745,875.0 | 174,990,175.0 | 35.1 | 4,985,475 | 7.4 | 7.6 | 2.6 | 4.9 |
| 2014 | 267,262,787.8 | 178,951,406.9 | 36.0 | 4,970,872 | (2.7) | 2.3 | 2.6 | ( 0.3) |
| 2015 | 196,203,013.3 | 183,616,252.1 | 35.2 | 5,216,371 | (26.6) | 2.6 | (2.2) | 4.9 |
| 2016 | 198,774,369.4 | 208,932,109.7 | 36.2 | 5,771,605 | 1.3 | 13.8 | 2.7 | 10.6 |
| 2017 | 224,636,323.2 | 205,130,066.9 | 37.1 | 5,529,112 | 13.0 | (1.8) | 2.7 | ( 4.2) |
| 2018 | 272,083,889.0 | 210,532,887.2 | 38.1 | 5,525,798 | 21.1 | 2.6 | 2.7 | ( 0.1) |
| 2019 | 276,157,900.0 | 222,141,229.7 | 39.1 | 5,681,760 | 1.5 | 5.5 | 2.6 | 2.8 |
| 2020 | 217,413,594.1 | 195,402,549.5 | 40.2 | 4,860,760 | (21.3) | (12.0) | 2.8 | ( 14.4) |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| (1.1) | 2.7 | 1.6 | 38.5 | 4,806,212 | 41.3 | 198,496,540.5 | 301,152,800.0 | 2021 |
| 5.0 | 1.9 | 7.0 | 27.2 | 5,045,337 | 42.1 | 212,408,700.0 | 383,064,200.0 | 2022 |
| معدل النمو المركب% (2003-2012) | | | | 7.3 | 3 | 10.5 | 26.9 | |
| معدل النمو المركب% (2013-2022) | | | | 0.1 | 2 | 2.2 | 3.8 | |

المصدر : إعداد الباحث بالأعتماد على بيانات : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، تقارير متعددة ، سنوات مختلفة / *الناتج مع رسم الخدمة .

نلاحظ من الجدول الارتفاع النسبي في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي على مدار مدة البحث نتيجة القيمة المضافة لنشاط النفط الخام ، وأنعكس ذلك على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إذ انه في حالة تزايد بوتيرة متناسقة نوعاً ما خلال مدة البحث إذ بلغ عام 2003 (2,524,647) دينار ، فيما بلغ عام 2022 (5,045,337) دينار تقترن تلك الزيادة بأرتفاع عوائد الصادرات النفطية، كما أنها تعكس أهتمام الدولة بتحسين المستوى المعاشي للأفراد الذي تتجلى من خلال زيادة رواتب موظفي الدولة، وبالرغم من زيادة متوسط دخل الفرد الا إنه غير وافٍ لتحسين المستوى المعاشي وتحقيق الرفاهية لغالبية الافراد في ظل تزايد طلب الافراد على سلع الاستهلاك والسلع الكمالية بعد عام 2003 .

وبما أن الناتج المحلي الاجمالي يمثل القيم المضافة الإجمالية المتحققة في القطاعات الاقتصادية داخل حدود البلد بمساهمة عوامل الانتاج الوطنية وغير الوطنية ( الحسناوي ، 2014 : 188 ) ، لذا لابد أن نعرج على تحديد نسبة مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج اللذان ندرجهما في الجدول الآتي :-

**الجدول (4) نسبة مساهمة القطاع النفطي والقطاعات الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2003-2022)**

| السنة | القطاع النفطي (%) | القطاعات الاخرى (%) | السنة | القطاع النفطي (%) | القطاعات الاخرى (%) |
|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 68.1 | 31.9 | 2013 | 45.7 | 54.3 |
| 2004 | 57.7 | 42.3 | 2014 | 43.7 | 56.3 |
| 2005 | 57.3 | 42.7 | 2015 | 33.2 | 66.8 |
| 2006 | 55.0 | 45 | 2016 | 33.9 | 66.1 |
| 2007 | 42.7 | 57.3 | 2017 | 38.8 | 61.2 |
| 2008 | 55.1 | 44.9 | 2018 | 46.3 | 53.7 |
| 2009 | 42.5 | 57.5 | 2019 | 40.9 | 59.1 |
| 2010 | 44.7 | 55.3 | 2020 | 29.1 | 70.9 |
| 2011 | 52.7 | 47.3 | 2021 | 45.5 | 54.5 |
| 2012 | 49.4 | 50.6 | 2022 | 57.0 | 43.0 |
| متوسط المدة للقطاع النفطي | | | متوسط المدة للقطاعات الاقتصادية الاخرى | | |
| 47.0 | | | 53.0 | | |

المصدر : إعداد الباحث بالأعتماد على بيانات : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، تقارير الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي .

الملاحظ من الجدول (4) التقارب بين مساهمة القطاع النفطي مع القطاعات الاخرى مجتمعة إذ بلغت نسبته كمتوسط مدة (47%) ، مقابل مساهمة القطاعات الاخرى التي شكلت نسبتها كمتوسط للمدة (53%) وهي نسبة غير مرتفعة نسبياً. وبذلك يعد عدم التنويع الاقتصادي والاعتماد الكبير في توليد الدخل على القطاع النفطي مؤشراً خطيراً لاداء الاقتصاد العراقي وبما يجعله معرضاً للصدمات الخارجية ، فحصول أي تغير في أسعار النفط يعرض النشاط الاقتصادي للتقلبات وأنحراف الاقتصاد العراقي عن مساره المرغوب. وتبرز ضرورة التصحيح الهيكلي للاقتصاد من خلال إحداث تنمية هيكلية يشارك فيها القطاع الخاص في بناء قاعدة انتاجية خاصة في قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية تحقق وفورات اقتصادية وقيمة مضافة في الناتج المحلي الاجمالي والوصول الى النمو الاقتصادي المستدام .

**ثالثاً : العلاقة بين العجز المزدوج والنمو الاقتصادي بالاقتصاد العراقي:** توجد حركة تناغم وترابط بين الموازنة العامة من حيث العجز والفائض على الميزان التجاري وهذا يعود بسبب الريعية الاقتصادية التي أحكمت على الاقتصاد أن تكون جميع متغيراته الاقتصادية في حالة تبعية للنفط الخام ، إذ أن أي تجاوز في النفقات العامة على الايرادات العامة لأسباب متعددة ابرزها انخفاض أسعار النفط مع ضعف التنويع الاقتصادي ينعكس سلباً على عجز الميزان التجاري الذي يعود سببه كما قلنا الى ضعف تنويع سلة الصادرات في ظل أستمرار مشكلة الاحادية في التصدير، بما يترك أثره على حركة الناتج المحلي الاجمالي بالانخفاض وتراجع النمو الاقتصادي ... والعكس صحيح .

وبذلك أن إجراءات السياسة المالية التوسعية في التمويل بالعجز من خلال القروض في ظل ريعية الاقتصاد العراقي، لم تنجح في أستعمال الفوائض المالية في الحساب الختامي للميزانية العامة التي يكونها الريع النفطي بما يخدم الاقتصاد، طالما هناك فجوة مالية مردها الى عدم توجيه النفقات العامة نحو إقامة أستثمارات انتاجية تهدف الى ديمومة النمو عند معدلات تسيير على نسق واحد، مع تراجع اداء النظام الضريبي في رفد الايرادات العامة ، أدى الى ضياع الجهد التنموي في التخصيص الأمثل للريع النفطي نحو تدعيم آسس التنمية القطاعية المولدة للقيمة المضافة للناتج المحلي الاجمالي، وبذلك أن النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي من النوع الظاهري فقط فهو يعمل ويعزز على زيادة الاختلالات الهيكلية على المدى الطويل ، ويتطلب تجاوز النمو العابر حزمة من السياسات الاقتصادية الفاعلة تتبنى برنامج تنموي تعمل السياسة النقدية في ظله على زيادة معدلات الادخار القومي عن طريق إعادة الثقة في المصارف الحكومية والقضاء على العجز الجاري للموازنة العامة الذي يعد من الادخارات السالبة ، فيما تعمل السياسة المالية تقليص تمويل الموازنة العامة عن طريق التمويل التضخمي بما يتناسب مع النمو الحقيقي المتوقع في الناتج المحلي الاجمالي المتولد من موارد حقيقية ، فضلاً عن أن تتبع سياسة التحفيز المالي على توجيه الانفاق العام بشكل يسهم في تنمية الاقتصاد العراقي.

## المبحث الثالث : قياس آثر العجز المزدوج على النمو الاقتصادي بالعراق

**أولاً : توصيف وتقدير النموذج** تم تحويل البيانات الى بيانات نصف سنوية عن طريق الحزمة الإحصائية الجاهزة ( Eviews 10) بسبب صغر حجم السلسلة الزمنية المستخدمة البالغة 20 عام لتصبح قيمة السلسلة 40 عام من ( النصف الاول 2003 حتى النصف الثاني 2022). أما تقدير العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري مع الناتج المحلي الاجمالي فأخذت صيغة المعادلة كالآتي :-

$$Gdp= a+b_1\ Gdp_{t-1}+b_2bp+b_3bp_{t-1}+b_4tb+b_5tb_{t-1}+\varepsilon \ .....(1)$$

إذ تمثل :-

Gdp: الناتج المحلي الاجمالي ، a : الحد الثابت ، ($b_1, b_2, b_3, b4, b5$) : معاملات النموذج ،

($Gdp_{t-1}$ ,$bp_{t-1}$ , $tb_{t-1}$) : المتغيرات الناتج المحلي الاجمالي وعجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في فترة التباطؤ الأولى ، $\varepsilon$ : المتغير العشوائي .

**ثانياً : أختبار النموذج**

**1- أختبار السكون** : نحاول في البدء التخلص من مركبة الإتجاه العام وجعل السلسلة الزمنية أكثر أستقراراً من خلال أختبارات جذر الوحدة. ونستعين بأهم أختبارين لمعرفة ذلك كالآتي :-

أ- **أختبار ديكي – فولر Augmented Dickey –Fuller test (ADF)** ندرج في أدناه نتائج أختبار ديكي – فولر وكالتالي:

**الجدول (5) نتائج أختبار ديكي – فولر للمتغيرات الإقتصادية المستخدمة في النماذج**

| المتغيرات | المستوى | | | الفرق الأول | | | الفرق الثاني | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | intercept | Trend and intercept | None | intercept | Trend and intercept | None | Intercept | Trend and intercept | None |
| tb | 0.9672 | 0.8985 | 0.9165 | 0.0000 | 0.0000 | 0.0000 | | | |
| bp | 0.4902 | 0.8510 | 0.2522 | 0.0001 | 0.0004 | 0.0000 | | | |
| Gdp | 0.8159 | 0.2783 | 0.9585 | 0.0000 | 0.0000 | 0.0000 | | | |

المصدر : إعداد الباحث بالأعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10 ) .

تبين لنا من أختبار (ADF) أن جميع المتغيرات لم تسكن في المستوى عند القيمة الأحتمالية (p–value) عند مستوى معنوية 5% بالاتجاه ومع الاتجاه والقاطع وبدونهما عليه نقبل فرضية العدم ، وعند أخذ الفرق الأول سكنت المتغيرات الثلاث ، عليه تم رفض فرضية العدم (H=0) التي تنص على وجود جذر الوحدة فيما نقبل الفرضية البديلة (H=1) التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة .

**ب– أختبار فليبس بيرون (P.P) Philips Perron test** :بهدف التأكد من تطابق نتائج تطبيق أختبار ديكي فولر مع أختبار فليبس بيرون من عدمه ، قمنا بإجراء أختبار فليبس بيرون وكانت النتائج المستخرجة كالآتي :–

**الجدول (6) نتائج أختبار فليبس بيرون للمتغيرات الإقتصادية المستخدمة في النماذج**

| المتغيرات | المستوى | | | الفرق الأول | | | الفرق الثاني | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | intercept | Trend and intercept | None | intercept | Trend and intercept | None | Intercept | Trend and intercept | None |
| tb | 0.9672 | 0.8976 | 0.9357 | 0.0000 | 0.0000 | 0.0000 | | | |
| bp | 0.1683 | 0.4474 | 0.0430 | 0.0000 | 0.0001 | 0.0000 | | | |
| Gdp | 0.8159 | 0.3987 | 0.9665 | 0.0000 | 0.0000 | 0.0000 | | | |

المصدر : إعداد الباحث بالأعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10 ) .

تبين نتائج الجدول (6) لأختبار(P.P) أن جميع المتغيرات الإقتصادية لم تسكن في المستوى لقيمتها المحسوبة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي عدم سكون السلاسل الزمنية ، عليه تم اللجوء الى الفرق الأول وعند ذلك سكنت جميع المتغيرات عليه تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة. وبما أن جميع المتغيرات سكنت في الفرق الأول عند نتائج الأختبارين (ADF) و(P.P) لذا سنعتمد على نموذج الإنحدار الذاتي ذو التوزيع المتباطئ ARDL كونه الأنسب لأختبار التكامل المشترك .

**2–أختبار المؤشرات الإحصائيــة** : يستخدم هذا الأختبار للتأكد من جودة المؤشرات الإحصائية المستخدمة في النموذج ومدى صلاحية النموذج لإجراء الأختبارات القياسية الأخرى .

**الجدول (7) أختبار جودة المؤشرات الإحصائية للعلاقة بين العجز المزدوج والناتج المحلي الاجمالي**

| المـؤشــرات الإحصائيـــة | | | |
|---|---|---|---|
| $R^2$ | 0.979367 | AIC | 35.69812 |
| $\bar{R}^2$ | 0.976039 | SC | 35.95935 |
| F | 294.2837 | H–Q | 35.79021 |
| Prob(f–statistic) | 0.000000 | D.W | 2.168580 |

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي ( Eviews–10 ) .

أظهرت نتائج الجدول أعلاه أن العلاقة حقيقية بين المتغيرات التفسيرية والتوضيحية لكون قيمة التحديد $R^2$ أقل من D.W ، فضلاً عن جودة النموذج المستخدم لأجتياز الأختبارات الإحصائية التي أظهرتها قيمة الإحتمالية البالغة (0.000) ، فضلاً على أن قيمة $R^2$ التي تستخدم لمعرفة قوة العلاقة في تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع ، وتشير النتائج النموذج يتمتع بقوة

تفسيرية عالية للمتغيرات المستقلة بنسبة (97%) من النتائج المتحققة والنسبة المتبقية (3%) قد تعزى الى أسباب أخرى لم تدخل في النموذج .

**3-أختبار التكامل المشترك:** نستخدم أختبار الحدود Bounds Test لقياس وجود العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات من عدمه ومن خلاله يتم حساب قيمة إحصائية F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة لفترة واحدة بقيمة إحصائية F الحرجة ( الجدولية ) في Pesaran et al (2001) .

**الجدول (8) أختبار الحدود (Bounds Test) للعلاقة بين العجز المزدوج والناتج المحلي الإجمالي**

| مستوى الدلالة | قيمة الحد الأدنى I(0) | قيمة الحد الأعلى I(1) | F-Statistic |
|---|---|---|---|
| %10 | 2.63 | 3.35 | 20.50916 |
| %5 | 3.1 | 3.87 | |
| %2.5 | 3.55 | 4.38 | |
| %1 | 4.13 | 5 | |

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي ( Eviews-10 ) .

أظهرت لنا النتائج أن القيمة احصائية فيشر F-Statistic لأختبار الحدود التي تبلغ قيمتها (20.50916) وهي أكبر من القيمة الحرجة للحد الأدنى عند مستوى معنوية 10%,5%,2.5%,1% التي تفترض أن كل المتغيرات ساكنة في مستواها بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر أي I(0) ، واكبر من الحد الأعلى عند نفس مستوى المعنوية التي تفترض أن المتغيرات ساكنة عند الفرق الأول بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح أي I(1) ، وعند ذلك تم قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات لكل من العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري مع الناتج المحلي الاجمالي.

**4-أختبار العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين العجز المزدوج والناتج المحلي الاجمالي:** أن العلاقة قصيرة الأجل تتمثل بتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يمثل التعبير عن المتغيرات بصيغة الفرق الأول، مع أضافة حد تصحيح الخطأ متباطىء لمدة زمنية واحدة (ECM-1) بوصفه متغير تفسيري ، ويمكن تبيان ذلك من خلال الجدول الآتي :-

**الجدول (9) أختبار ARDL لقياس العلاقة القصيرة والطويلة الاجل بين العجز المزدوج والناتج المحلي الإجمالي**

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDP
Selected Model: ARDL(1, 0, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 01/07/24 Time: 00:23
Sample: 2003S1 2022S2
Included observations: 37

| Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
|---|---|---|---|---|
| 0.0000 | 0.000000 | 5905591. | 12342808 | C |
| 0.0635 | -1.924300 | 0.028789 | -0.055398 | GDP(-1)* |
| 0.0725 | -1.859528 | 0.253808 | -0.471962 | D(BD)** |
| 0.0000 | 7.343938 | 0.282812 | 2.076951 | D(TB(-1)) |
| 0.0000 | 9.853622 | 0.172750 | 1.702216 | D(TB, 2) |
| 0.0341 | -2.216396 | 0.140167 | -0.310666 | D(TB(-1), 2) |

EC = GDP - (-8.5194*D(BD) + 37.4912*D(TB) + 222800864.2617 )

Long Run Coefficients

| Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
|---|---|---|---|---|
| 0.1704 | -1.403572 | 6.069816 | -8.519426 | D(BD) |
| 0.0526 | 2.015019 | 18.60587 | 37.49119 | D(TB) |
| 0.0000 | 5.048564 | 44131530 | 2.23E+08 | C |

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي ( Eviews-10 ) .

تبين نتائج الجدول أعلاه الخاصة بتقدير العلاقة للمدى الطويل أن تأثير العجز في الميزان التجاري على النمو الاقتصادي معنوي والعلاقة بينهما طردية وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية التي ترجع الانخفاض في النمو الاقتصادي الى العجز في

الميزان التجاري، ولكنه متوافق مع واقع الاقتصاد العراقي الذي يعزى النمو الاقتصادي فيه ليس عن نمو القطاعات الانتاجية المحفزة لنمو الصادرات السلعية وإنما متحقق من زيادة الصادرات النفطية . فيما لم تظهر هنالك علاقة طويلة الاجل بين العجز في الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل. عليه لابد من أستخراج معامل تصحيح الخطأ الذي يقييس سرعة تكييف الإختلال في الأجل القصير للوصول الى التوازن في الأجل الطويل:-

**الجدول (10) أختبار معامل تصحيح الخطأ للعلاقة بين العجز المزدوج والناتج المحلي الإجمالي**

| ECM Regration<br>Case2:Restricted Constant and No Trend | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(TB, 2) | 1.702216 | 0.121129 | 14.05287 | 0.0000 |
| D(TB(-1), 2) | -0.310666 | 0.128063 | -2.425884 | 0.0213 |
| CointEq(-1)* | -0.055398 | 0.005840 | -9.485550 | 0.0000 |

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي ( Eviews-10 ) .

تبين نتائج التقدير أن معامل تصحيح الخطأ (ECM) إشارته سالبة وقيمة الاحتمالية معنوية إذ بلغت قيمته (0.055398-) عند مستوى 5% لتمثل سرعة النموذج على تعديل الاختلال بإتجاه التوازن في المدى الطويل، أي أن الاقتصاد العراقي يحتاج الى 18 عام للوصول الى تصحيح الاختلال في المدى الطويل.

**5- أختبـارات جودة النموذج القياسي:** بهدف التأكد من صحة ودقة النتائج المتحصل عليها فيجب إجراء بعض الأختبارات المهمة وهي :-

أ- **أختبار مشكلة الأرتباط الذاتي:** يمكن تحديد وجود مشكلة الأرتباط الذاتي من عدمه بالأستعانة بنتائج الجدول الآتي :-

**الجدول (11) أختبار الأرتباط الذاتي للعلاقة بين العجز المزدوج والناتج المحلي الإجمالي**

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 2.321318 | Prob. F(2,29) | 0.1161 |
| Obs*R-squared | 5.105948 | Prob. Chi-Square(2) | 0.0778 |

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي ( Eviews-10 ) .

يبين الجدول أعلاه أن القيمة الأحتمالية لأختبار LM تقدر بـ (0.07) وهي أكبر من 5% وبذلك أن النموذج لا يعاني من مشكلة الأرتباط الذاتي ويتم قبول فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود وجود أرتباط ذاتي للبواقي .

**ب- أختبار مشكلة عدم ثبات التباين:** يمكن تحديد وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين من عدمه بالأستعانة بنتائج الجدول الآتي:

**الجدول (12) أختبار عدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين العجز المزدوج والناتج المحلي الإجمالي**

| Heteroskedasticity Breusch –pagan-Godfrey | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 2.851091 | Prob. F(2,32) | 0.0725 |
| Obs*R-squared | 5.293497 | Prob. Chi-Square(2) | 0.0709 |

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي ( Eviews-10 ) .

تشير نتائج الجدول أن القيمة الأحتمالية لـ F-Statistic غير معنوية التي تقدر بـ (0.07) وهي أكبر من 5% وبذلك أن النموذج لا يعاني من ثبات التباين وعليه يتم قبول فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود مشكلة ثبات التباين للبواقي .

**جـ- أختبار مشكلة عدم التوزيع الطبيعي Jarque-Bera:** يمكن تحديد وجود مشكلة عدم التوزيع الطبيعي من عدمها بالأستعانة بنتائج الشكل التالي :-

**الشكل (2) أختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للعلاقة بين العجز المزدوج والناتج المحلي الإجمالي**

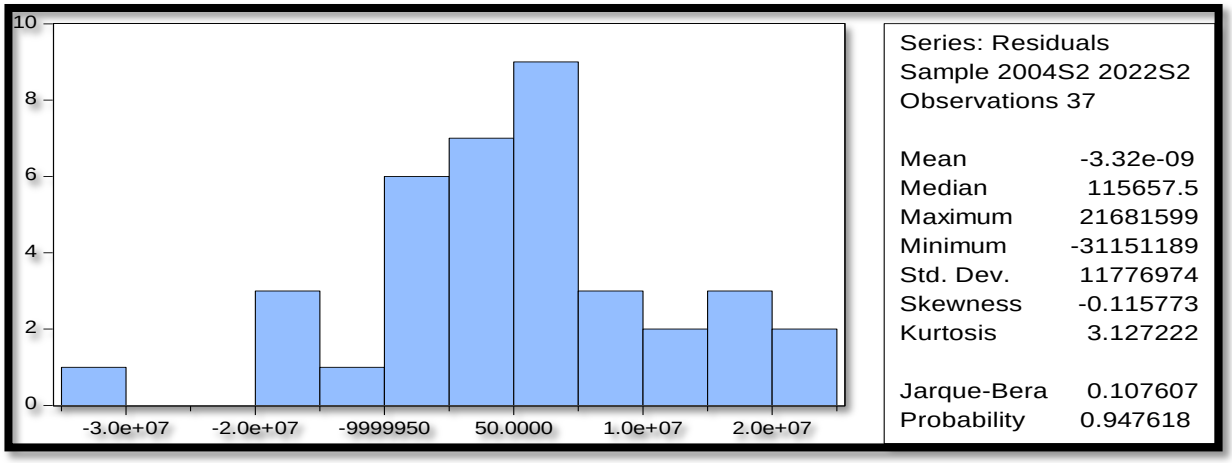


المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي ( Eviews-10 ) .

يبين الشكل (2) أن القيمة الأحتمالية للبواقي تقدر بـ (0.94) وهي أكبر من مستوى معنوية (5%) وعليه فأن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التوزيع الطبيعي وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً. وبعد أن أظهرت النتائج خلو النموذج من المشاكل القياسية لابد من تحديد أستقرارية بواقي النموذج الذي ندرجه في الشكليين (3) و(4) الآتيين :-

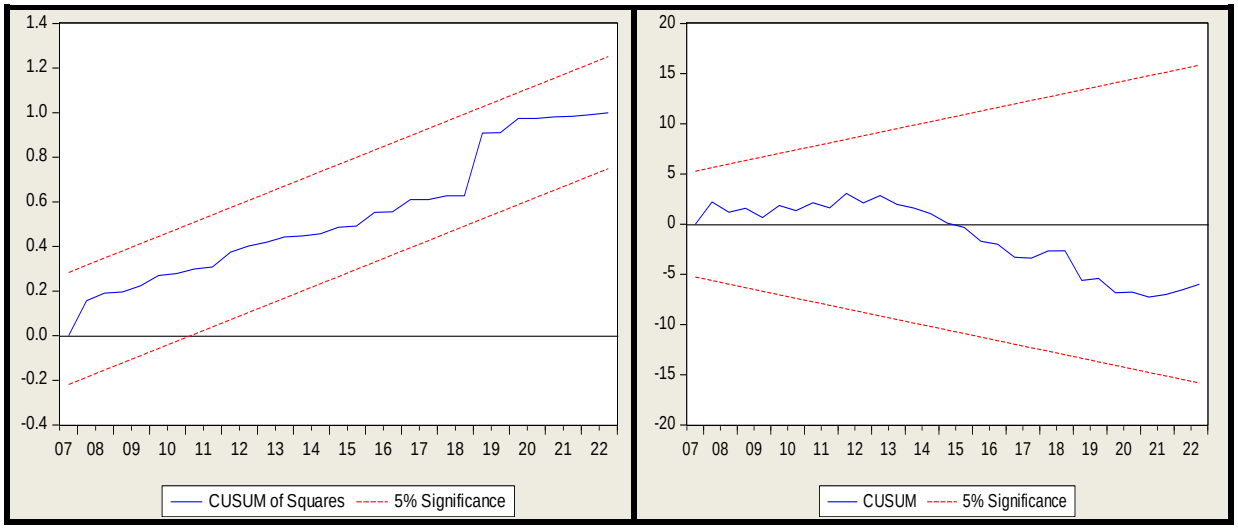


المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي ( Eviews-10 ) .

يوضح لنا الشكليين أعلاه لاختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي للنموذج ، أن السلسلة مستقرة كونها داخل الحدود الحرجة الحمراء .

## الاستنتاجـــات والتوصيـــــات

### أولاً : الاستنتاجـــــات

**1**-لم يتضح الاثر السلبي للعجوزات على النمو الاقتصادي بالاقتصاد العراقي طالما هناك تبعية لمتغيرات الاقتصاد الكلي للقطاع النفطي الذي هو في حالة أستقرار نسبي خلال مدة البحث ، وبذلك لم يتم اثبات فرضية البحث .

**2**-واجه الاقتصاد العراقي عجز مزدوج عام 2015 بسبب التدهور الأمني عن تداعيات أرهاب داعش ، وبذلك قد بواجه الاقتصاد العراقي صدمات داخلية وخارجية تقلب التوازنات بين متغيرات الاقتصاد الكلي الى عجوزات طالما أستمرار متلازمة عدم التنويع الاقتصادي والمرض الهولندي.

3-عانى الاقتصاد العراقي من محدودية الادخار القومي مع عدم الوصول الى الاستثمار المرغوب جراء أرتفاع الانفاق الاستهلاكي وضعف الانفاق الاستثماري الحكومي مما جعله يعاني من الفجوة الداخلية والمالية في ذات الوقت .

4-غياب الاستراتيجيات الفعالة في توجيه العجز المقصود في الموازنة العامة الى تنشيط الاقتصاد نتيجة عدم قدرة القطاع الخاص على الاستثمار في ظل ضعف مرونة الجهاز الانتاجي وعدم تحقيق قيمة مضافة بالناتج ، مما أدى الى يصبح النمو الاقتصادي غير حقيقي من النوع الظاهري (العابر) وزيادة أستدامة الدين العام .

**ثانياً : التوصيـــــات**

1-حث أصحاب القرار على بناء ستراتيجية الأنتقال من اقتصاد معتمد على عائدات النفط الى اقتصاد متنوع ، بدلاً عن الاعتماد على النفط في الانتاج والتصدير، من خلال تنشيط ودعم الاستثمارات المحلية والاجنبية في القطاعات غير النفطية ، مما يؤدي الى تجاوز عجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي، وكذلك يزيد من مساهمة هذه القطاعات وخاصة السلعية في اجمالي الصادرات ومن ثم تقليل الاعتماد على القطاع النفطي الذي يخضع للمتغيرات الخارجية.

2-تفعيل الصناديق السيادية المدخرة عن فوائض الايرادات النفطية للموازنة العامة لسد العجز والتوجيه الأمثل في استثمار الاموال لصالح القطاعات التنموية المدرة للدخل والنمو الاقتصادي .

3-إتباع سياسات اقتصادية توسعية فاعلة لتحفيز الاقتصاد من خلال توجه السياسة المالية توجيه الانفاق العام نحو الاستثمارات في القطاعات الانتاجية، فضلاً عن توجيه السياسة النقدية للقطاع المصرفي بالعمل على إعادة الثقة بالمصارف الحكومية لسحب المكتنزات من الافراد والتحفيز على منح الائتمان الموجه للاستثمارات التي يرجع اثرها التنموي في تحقيق فائض في الميزان التجاري وتحسين مستويات المعيشة وعضد النمو الاقتصادي .

4-العمل الحكومي ضمن القاعدة الذهبية الخاصة بإن لا يتم تمويل الموازنة العامة بالعجز الا لغرض الاستثمارات المنتجة لصالح التنمية وزيادة النمو الاقتصادي الحقيقي في الاقتصاد العراقي .

**المصـــــادر**

**أولاً : الكتـب**

1- الحسناوي ، كريم مهدي (2014) ، مبادئ علم الاقتصاد ، ط1 ، المؤسسة اللبنانية للكتاب الاكاديمي ، بيروت .
2- خليل ، سامي (2007) ، الاقتصاد الدولي ( ملخص وتطبيقات ) ، دار النهضة العربية ، القاهرة .
3- شهاب ، مجدي محمود (1988) ، الاقتصاد المالي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت .
4- صفوت ، عمرو هشام محمد (2018) ، المالية العامة والسياسة المالية وتطوراتهما الحديثة ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد .
5- عبد العال ، حسام (2017) ، سياسات تحقيق التوازن الاقتصادي ، ط1 ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة .
6- عجمية ، محمد عبد العزيز ، إيمان عطية ناصف ، علي عبد الوهاب نجا (2008) ، التنمية الاقتصادية ، مطبعة البحيرة ، الاسكندرية .
7- العنبكي ، عبد الحسين محمد (2017) ، الفجوات الثلاث – متلازمة التنمية الاقتصادية الضائعة ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان .
8- كميل وحازم ، حبيب ، البني (1997) ، دراسات في الانماء والتطور ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس .
9-الوزاني والرفاعي ، خالد واصف ، أحمد حسين (2005) ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط7 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان .

**ثانياً : التقارير الرسميـة والمنشـورات**

1- جمهورية العراق ، وزارة العدل ، جريدة الوقائع العراقية ، قوانين الموازنة العامة الاتحادية ، سنوات مالية (2004-2022) .
2- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والأبحاث ، قسم احصاءات المدفوعات ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات مختلفة.
3- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، المجموعة الاحصائية السنوية ، سلسلة نشرات .

**4**- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، التقديرات الفعلية الاجمالي لتكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة (2016 ، 2018 ).

**5**- جمهورية العراق ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، سلسلة بيانات غير منشورة .

**ثالثاً : الرسائل والاطاريح الجامعية**

- سالم ، منال عبد الله (2011) ، العجز في الموازنة وأثارها ، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة عدن .

**رابعاً : البحوث والدراسات العلمية**

**1**- خشان وبلحاوي ، صالح مهدي ، حاتم كريم (2020) ، قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري (العجز المزدوج) العراق حالة دراسية للمدة (1990-2018) ، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، المجلد (12) ، العدد (38) .

**2**- شهيب وأخرون ، رشا خالد ، اسراء عبد فرحان ، شيماء فاضل محمد (2020) ، قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري ( العجز التؤام) في العراق للمدة (1980-2018) بأستخدام منهجية (Engle–Granger) ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط ، المجلد (16)، العدد (45) .

**3**- علي ، احمد ابريهي (2015) ، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي ، بحث منشور على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي www.cbi.iq

**خامساً : المراجع الأجنبية**

**1-** Dorn & Leigh , John Blue , Daniel (2013), Revisiting the twin deficits hypothesis : the effect of fiscal consolidation on the current account, JETAS , vol.1-1 .

**2-** Edward ,Shapiro (1974), Macroeconomic Analysis , 3ed , Harcourt , Brace, USA .

**3-** http:// www.archive unescwa.org.